الأمم المتحدة

E/CN.6/2005/NGO/43

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
23 February 2005
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والأربعون

٢٨ شباط/فبراير - ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥

البند ٣ (ج) '٢' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات: التحديات الراهنة والاستراتيجيات التطلعية للنهوض بالنساء والفتيات وتمكينهن

بيان مقدم من المنظمة النسائية للبيئة والتنمية وهي منظمة غير حكومية مدرجة في قائمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* E/CN.6/2005/1.

080305 080305 05-24847 (A)

ورقة موقف مقدمة إلى لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والأربعين

كفا قولا ولتزد عملا، فحقوق المرأة غير مفتوحة للتفاوض

اعتمدت ١٨٩ حكومة منهاج عمل بيجين في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود عام ١٩٩٥، وحدد منهاج العمل أهدافا للتغلب على العوائق التي تمنع النهوض بالمرأة في العالم. وأقرت الحكومات في منهاج العمل بأن حقوق المرأة أساسية للتنمية والسلام، وأن قضايا المرأة والقضايا العالمية واحدة لا اختلاف بينها.

وهكذا فازت المرأة بجدول أعمال واسع النطاق للترويج لحقوقها كإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إلى إرساء مبدأ تقاسم السلطة والمسؤولية بين المرأة والرجل في جميع المجالات.

ومع ذلك، ورغم حصول المرأة على بعض المكاسب في مجال السياسة العامة وبعد مضي عشر سنوات على اعتماد منهاج عمل بيجين، ما زالت النساء في جميع أنحاء العالم، وبخاصة الفقيرات منهن، يواجهن العديد من نفس القضايا المصيرية التي تطرق إليها مؤتمر بيجين. فالنموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد والسياسات التي توجهها السوق والتي تشجع التجارة غير العادلة، وزيادة خصخصة السلع والخدمات العامة، وتزايد قوة الشركات المتعددة الجنسيات وعدم مساءلتها، وانبعاث أشكال عديدة من المذاهب الأصولية، وتصاعد الصراعات المسلحة، واستمرار العنف ضد المرأة في جميع بقاع الأرض، وتزايد عدد الكوارث الطبيعية وتصاعد الحركات الارتجاعية ضد الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة، جميعها عوامل أوجدت مناخا خانقا لا يفسح المجال لأية تغييرات تقدمية في حياة المرأة. وإذ تهدد قوى عالمية جميع حقوق الإنسان ويتزايد عدم المساواة في العالم، تزداد التحديات التي تواجهها النساء وأسرهن والمجتمعات المحلية التي ينتمين إليها تعقيدا باستمرار.

وبالرغم من مواطن الضعف المشار إليها أعلاه تظل الأمم المتحدة المؤسسة الدولية التي تعقد عليها أكثر الآمال، حيث لكل أمة من أمم العالم فيها صوت وتصويت، وتؤدي فيها البلدان النامية دورا قياديا من حيث تحديد جدول أعمالها وتنفيذه. كما تتيح الأمم المتحدة للمجتمع المدني مشاركة منتظمة وواسعة النطاق، وقد أسهمت دون أدنى شك في التقدم بجدول الأعمال العالمي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

والمرأة عامل من عوامل التغيير. ونحن نؤدي دورا أساسيا في إدراج المسائل الجنسانية في جدول أعمال السياسات العالمية. ونحن نريد المضي قدما بدلا من النضال من أجل الحفاظ على المكاسب السابقة.

وتتيح الدورة التاسعة والأربعون للجنة وضع المرأة المكرسة لاستعراض وتقييم إعلان بيجين ومنهاج عمله بعد مرور عشر سنوات والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة

والعشرين للجمعية العامة، الفرصة للحكومات لكي تتطلع إلى الأمام وتلتزم بتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية وإعمال حقوق الإنسان للجميع وتحقيق السلام.

وتحث المنظمة النسائية للبيئة والتنمية الحكومات على أن تؤكد من جديد في الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة في إعلان سياسي موجز وعلى نحو لا يقبل التشكيك، منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، وتنفيذها على نحو كامل ومعجل على المستوى الوطني.

وتحث المنظمة أيضا الحكومات وجميع الأطراف الفاعلة المعنية الأخرى بما فيها المؤسسات المالية الدولية، على تضمين بياناتها المبادئ التالية:

- اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في معالجة مسائل الاقتصاد الكلي بما يكفل تشجيع التنمية المستدامة التي تربط النمو الاقتصادي بالمساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة والسلام.
- تخصيص موارد فعلية في هذا الاجتماع، بما في ذلك الوفاء بالهدف المتفق عليه والمتمثل في تخصيص البلدان المتقدمة النمو لنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية، ووضع آليات فعالة للإسراع في تنفيذ التزامات منهاج عمل بيجين. فبدون الإرادة السياسية والدعم المالي سيبقى منهاج عمل بيجين حبرا على ورق ولن يتسنى إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.
- الإقرار بأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران أساسيان لتحقيق ما ورد في إعلان الألفية وجميع الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة.
- اتخاذ جميع التدابير على الصعيدين الوطني والعالمي لضمان الإدماج الكامل لمسالة المساواة بين الجنسين، وذلك باستخدام منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كإطاري عمل لاستعراض إعلان الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.
- ضمان المشاركة الفعالة للمجتمع المدني، بما فيه الجماعات النسوية، في مؤتمر قمة الألفية +٥.
- ضمان مشاركة المرأة الكاملة على قدم المساواة في هياكل صنع القرار والسلطة، لا سيما في مؤسسات الاقتصاد الكلي وإدارة البيئة وجميع عمليات السلام والأمن.
- اعتماد تدابير عمل إيجابي، منها تخصيص الحصص لضمان التوازن بين الجنسين في جميع مستويات صنع القرار.